PUBLIC

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
7 أبريل 2024

سوق العمل الأمريكي يؤكد مرونته ورئيس "الفيدرالي" يدعو مجدداً لخفض الفائدة هذا العام

مجموعة الخزينة <
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في الولايات المتحدة إلى 50.3 نقطة مقابل قراءته السابقة البالغة 47.8 نقطة.
- تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الولايات المتحدة إلى 51.4 نقطة مقابل 52.6 نقطة في السابق.
- زيادة فرص العمل في الولايات المتحدة بمقدار 8 آلاف لتصل إلى 8.756 مليون فرصة عمل.
- نمو الوظائف غير الزراعية إلى 303 آلاف وظيفة مقابل توقعات بوصولها إلى 214 ألف وظيفة.
- مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو يدخل منطقة التوسع بدعم من قطاع الخدمات.
- انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة اليورو إلى 2.4% مقابل 2.6% سابقاً.
- بيانات مؤشر مديري المشتريات الصينى من Caixin تشير إلى تحسن قطاعى التصنيع والخدمات ما يبعث على التفاؤل.

الولايات المتحدة الأمريكية

تباين بيانات مؤشر مديري المشتريات الأمريكي

كشف قطاع التصنيع في الولايات المتحدة عن مؤشرات دالة على الانتعاش بعد عام ونصف العام من التراجع، في ظل ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 50.3 نقطة مقابل القراءة السابقة البالغة 47.8 نقطة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت أيضاً المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة. وتعتبر تلك الأخبار إيجابية بالنسبة للاقتصاد بصفة عامة، إلا أنه ما تزال هناك بعض المخاوف. ولم يشهد معدل التوظيف في المصانع نمواً بعد، كما أن تكلفة المواد الخام آخذة في الارتفاع. وقد يؤدي ذلك إلى تزايد أسعار السلع المصنعة في المستقبل، ما قد يؤثر على قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة نظراً لاستمرار الضغوط التضخمية. في المقابل، انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 51.4 نقطة مقابل 52.6 نقطة وفقاً لقراءته السابقة، ما يشير إلى تراجع ضغوط الأسعار على جانب الخدمات. وأعرب مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن أسفه بشأن تزايد معدلات تضخم قطاع الخدمات، الذي يعد من أبرز المساهمين في تفاقم الضغوط التي يشعر بها المستهلك الأمريكي بصفة عامة.

فرص العمل وفقاً لمسح فرص العمل ودوران العمالة

ارتفع عدد فرص العمل المتاحة في الولايات المتحدة في فبراير الماضي على الرغم من التحسن التدريجي لظروف سوق العمل منذ بداية العام. وقال مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل إن فرص العمل، والتي تعتبر مؤشر للطلب على العمالة، ارتفعت بمقدار 8 آلاف فرصة عمل إلى 8.756 مليون في اليوم الأخير من شهر فبراير. وتم تعديل بيانات شهر يناير وخفضها إلى 8.748 مليون وظيفة شاغرة بدلاً من 8.863 مليون المعلن عنها سابقاً. وكان هناك 1.36 وظيفة شاغرة لكل عاطل عن العمل في فبراير، مقابل 1.43 في يناير. ويعكس هذا الانخفاض تزايد معدلات البطالة في بداية العام، إلا أن معظم المحللين يرون أن الانخفاض لا يمثل تحولاً جوهرياً لاتجاهات سوق العمل.

نمو وظائف القطاع غير الزراعي بوتيرة أعلى من المتوقع

في مؤشر آخر على مرونة سوق العمل، أضاف الاقتصاد الأمريكي 303 آلاف وظيفة غير زراعية، ما يعد أعلى بكثير من الرقم المتوقع البالغ 214 ألف وظيفة، وأكثر من 270 ألف وظيفة التي تمت إضافتها سابقاً. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل البطالة إلى 3.8% بينما ارتفعت المشاركة في القوى العاملة إلى 62.7%. وكان أعلى معدل نمو للوظائف من نصيب قطاع الرعاية الصحية بواقع 72 ألف وظيفة والقطاع الحكومي بنحو 71 ألف وظيفة. وتشير البيانات بصفة عامة إلى أن ضيق سوق العمل ما يزال في أشد مستوياته تاريخياً، خاصة في الوقت الذي أشار فيه مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى أن تطبيق بعض تدابير التيسير النقدي قد يساهم في الحد من الضغوط التضخمية وخفض معدل التضخم إلى مستوى 2% المستهدف.

رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي يؤكد على خفض سعر الفائدة بنهاية العام

في تصريحات أدلى بها قبل صدور بيانات الوظائف غير الزراعية، أصر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول على أن قراءات التضخم المرتفعة التي ظهرت مؤخراً لا "تغيّر الصورة العامة" في نظره عندما يتعلق الأمر بتوقعات خفض أسعار الفائدة ثلاث مرات بنهاية العام. وأضاف باول أن المشهد "ما يزال يشير إلى نمو قوي، كما أن سوق العمل ما يزال قوياً، ولكنه يستعيد التوازن، وهبوط التضخم نحو 2% في مسار متعرج في بعض الاحيان". وأكد باول أن أسعار الفائدة قد بلغت ذروتها على الأرجح، وسيكون "من المناسب البدء في خفض سعر الفائدة في وقت ما هذا العام". وأخيراً، أكد أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيراقب البيانات القادمة، مبيناً أنه "بالنظر إلى قوة الاقتصاد والتقدم المحرز على صعيد التضخم حتى الآن، لدينا الوقت للسماح للبيانات الواردة بتوجيه قراراتنا الخاصة بالسياسة النقدية." وبعد الإصدار الأخير للبيانات غير الزراعية، ضاقت فجوة خفض سعر الفائدة في يونيو، مع تفضيل الأسواق خفض سعر الفائدة إلى شهر يوليو.

PUBLIC

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مغلقاً عند 104.29.

أوروبا

مؤشرات مديري المشتريات لمنطقة اليورو تعطي بيانات مختلطة

انكمش نشاط التصنيع في منطقة اليورو بشكل أكبر في مارس الماضي، إذ تراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات هامشياً إلى 46.1 نقطة مقابل 46.5 نقطة في فبراير، ويعتبر هذا التراجع استمراراً للاتجاه الذي استمر لأكثر من عام. وعلى الرغم من أن المشهد العام لقطاع التصنيع ما يزال قاتماً، إلا أن هناك بعض النقاط المضيئة، إذ ارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 50.3 نقطة مقابل 49.2 نقطة في الشهر السابق بدعم من تحسن أداء قطاع الخدمات ودخوله منطقة التوسع. كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 51.5 نقطة مقابل 50.2 نقطة، متجاوزاً التوقعات التي أشارت إلى وصول قراءته إلى 51.1 نقطة، فيما يعد أعلى مستوى يصله منذ نحو 9 أشهر.

تراجع مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة اليورو في مارس

تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو في مارس ليصل إلى 2.4% على أساس سنوي، أي متراجعاً من 2.6% المسجلة في يناير، إلا أنه ما يزال أعلى من المستوى المستهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي بنسبة 2%. وتراجع معدل التضخم الأساسي إلى 2.9% مقابل 3.1% سابقاً. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم بصفة عامة، إلا أن البيانات الشهرية رسمت صورة مختلفة، إذ ارتفع معدل التضخم الكلي بنسبة 0.8% مقابل ارتفاعه بنسبة 0.6% في السابق، في حين ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى 1.1% على أساس شهري مقابل 0.7% في الشهر السابق. وساهم تراجع معدلات التضخم، إلى جانب الضعف الذي شهدته مبيعات التجزئة مؤخراً، في تزايد رهانات الأسواق على قيام البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة للمرة الأولى في يونيو.

وخلال الأسبوع الماضي، ارتفع اليورو مقابل الدولار الأمريكي، وأنهى تداولاته عند 1.0835.

آسيا والمحيط الهادئ

بيانات مؤشر مديري المشتريات الصيني تشير إلى تفاؤل حذر

كشفت قراءة مؤشر مديري المشتريات الصادرة من الصين عن تسجيل أسرع وتيرة نمو لنشاط المصانع في 13 شهراً في ظل ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي من Caixin إلى 51.1 نقطة مقابل 50.9 نقطة في السابق، متجاوزاً توقعات السوق التي أشارت إلى وصول قراءته إلى 51.0 نقطة. ويتزامن نمو نشاط الصناعات التحويلية مع تحسن بيانات مبيعات التجزئة والصادرات التي صدرت مؤخراً وكانت هي الأخرى أفضل من المتوقع، في الوقت الذي يحاول فيه ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم التعافي من مجموعة متنوعة من المشاكل بما في ذلك ضعف الطلب، وتراجع قطاع العقارات، والانكماش. كما أظهر الاستطلاع أيضاً ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 52.7 نقطة من 52.5 نقطة في فبراير. وفي الاجتماع السنوي للبرلمان الصيني، أُعلن أن معدل النمو المستهدف لهذا العام يبلغ نحو 5%. وتقترب أسعار النفط من أعلى مستوياتها المسجلة منذ 5 أشهر، حيث تم تداول العقود الآجلة لمزيج خام برنت عند91.17 دولار للبرميل.

وأنهى الدولار الأمريكي تعاملات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند 7.2330.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30750.

أسعار العملات 7 - أبريل- 2024

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0786	1.0723	1.0876	1.0835	1.0720	1.0940	1.0879
GBP	1.2629	1.2536	1.2683	1.2636	1.2525	1.2750	1.2647
JPY	151.31	150.80	151.95	151.61	150.30	152.00	149.55
CHF	0.9017	0.8996	0.9095	0.9014	0.8900	0.9110	0.8927

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com